الهيكل الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية :

أولاً– واقع الاقتصاد السوري :

الاقتصاد في سورية متعدد الموارد يعتمد على (الزراعة . الصناعة . الخدمات . التجارة . السياحة) إضافة إلى القطاع النفطي الذي سجل تطوراً كبيراً في مجال استخراج النفط والغاز.

ويعتمد النظام الاقتصادي على التعددية الاقتصادية (عام , خاص , مشترك).

تقدر نسبة إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات :

26 % زراعة , 27 % صناعة, 13 % نقل ومواصلات , 7 % سياحة, 27 % باقي القطاعات /الشكل رقم1/. وبلغت ميزانية الدولة 750 مليار ليرة سورية تقريباً عام 2010.

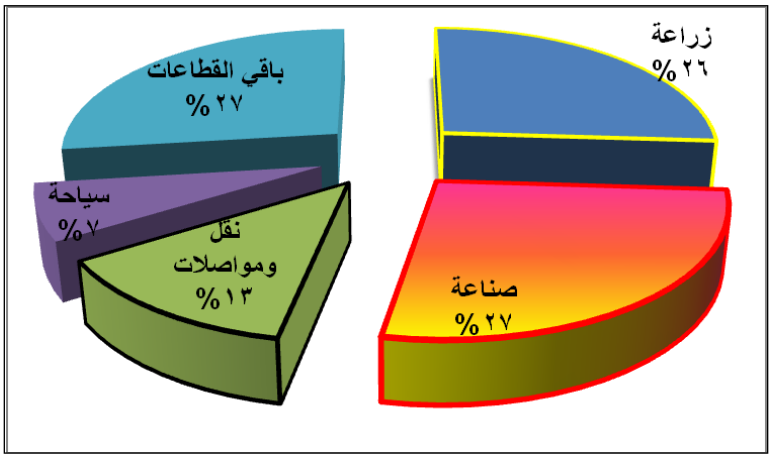

الشكل رقم (1) التوزع النسبي لإجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات.

1: مراحل تطور الاقتصاد السوري :

منذ الاستقلال وحتى عام 1960: اعتمد الاقتصاد السوري على الرأسمال الوطني ففي عام 1960 ترسخت سياسة الإصلاح الزراعي وحصلت عمليات التأميم.

وفي عام 1970: (النبضة النفطية) ارتفعت أسعار النفط واستفادت سورية كثيرا من المساعدات والأموال القادمة من الخليج العربي وتم توظيفها في استثمارات عامة ضخمة وطموحة إضافة إلى المعونات الفنية من الدول الاشتراكية التي كانت قائمة خلال الفترة (1975 – 1985).

وفي مرحلة الثمانينيات :(الصدمات النفطية) حصل انخفاض حاد في أسعار النفط فتراجعت المساعدات الخارجية, وتركز الاستثمار في مشاريع خاصة بالبنية التحتية لكنها لم تهتم بما فيه الكفاية بإنتاج سلع أو خدمات قابلة للتبادل بالمفهوم التجاري. لذلك سرعان ما عانت البلاد من أزمة اقتصادية حادة تمخض عنها تخفيض سعر الليرة السورية وانخفاض حاد بالقوة الشرائية وارتفاع معدلات التضخم.

وفي عام 1990: صدر قانون الاستثمار رقم (10) للعام 1991 لكن انقطعت المعونات المادية الخليجية والفنية الاشتراكية منذ عام (1995 -1997).

مع بداية القرن 21: صدر مرسومين لتنظيم الاستثمارات في سورية رقم (8 – 9) لعام 2007 وتحدد في المرسوم رقم (8) الأسس الجديدة والضمانات والمزايا والحوافز الخاصة بالاستثمارات, وأحدث في المرسوم رقم (9) هيئة للاستثمار تتألف من مجلس أعلى ومجلس إدارة.

2– السمات العامة للاقتصاد السوري وأهم المشكلات التي تواجهه :

1) ضعف النمو الاقتصادي :اعتمدت سورية على المساعدات الخارجية تارة وعلى أموال النفط تارة أخرى مما جعل النمو الاقتصادي ضعيفاً ومعرضاً للتأثيرات الخارجية, وغير قادر على امتصاص البطالة القائمة وتأمين فرص عمل للوافدين الجدد إلى سوق العمل.

2) **ضعف ارتباط الاقتصاد السوري بحركة الاقتصاد العالمي**: يتصف الاقتصاد السوري بالانغلاق سواء بمقياس نسبة التجارة الخارجية أو بمقياس الاستثمار الخارجي المباشر .

3) **تدني دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي**: بسبب الجمود في القطاع العام الصناعي والتردد في القطاع الخاص الصناعي والسياسة الحمائية بالنسبة للسلع.

4) بدائية الانتاج الزراعي وصغر الحيازات وشح المياه: تعرض الانتاج الزراعي لتبدلات الهطول المطري لذا فإن القطاع الزراعي غير قادر على الاستفادة من القدرات الطبيعية الهائلة فيه والتي تستطيع توفير الغذاء لسورية ودول المنطقة .

5) قطاع كبير من الاقتصاد غير منظم: يتضمن الاقتصاد السوري قطاعاً كبيراً غير منظم (في الصناعة والتجارة والورشات) لا يظهر في الإحصاءات الرسمية, ومن الصعب تقدير القيمة المضافة لهذا القطاع لكن من المعلوم أنه يستوعب حوالي 37,5 % من مجمل العمالة السورية بينما يستوعب القطاع الخاص المنظم 35 % من مجمل العمالة السورية.

6) التصدير الضعيف خارج قطاع النفط: وهذا يعكس ضعف القدرة التنافسية الاقتصادية كما تفتقر الصادرات للتنوع وتتصف بغياب السلع ذات التقانة المتوسطة والعالية.

7) تدني المستوى التعليمي للعمالة وارتفاع معدلات البطالة: إن 6.6 % من العمالة السورية يحملون الشهادة الجامعية والبطالة بحدود 11 % ومعظم العاطلين عن العمل هم من غير المتعلمين أو من خريجي المدارس الابتدائية.

8) تدني القدرة التكنولوجية المحلية: سواء بالنسبة للتكنولوجية التقليدية أو بالنسبة لاستخدام تقنيات المعلومات الحديثة .كما أن البحث العلمي في سورية لا يغطي احتياجات الصناعة المحلية.

9) تدني القدرة التنافسية: يتمثل بانخفاض الإنتاجية من جهة وارتفاع كلفة التبادل من جهة أخرى وتنخفض الإنتاجية بسبب تدني القدرة التكنولوجية والتراكم المعرفي وتدني نسب استخدام التقانة الرقمية.

10) قطاع عام لم يطور نفسه وقطاع خاص ضعيف: لم يستطيع القطاع العام توفير الفائض للاقتصاد الوطني وبقي الاقتصاد الخاص ضعيفاً تشكل مؤسساته الصغيرة حوالي 77 % من مجموع مؤسساته الإنتاجية.

11) قطاع مصرفي لا زال ضعيفا لا يخدم التنمية الاقتصادية: للقطاع المصرفي دور هام في دعم عملية التنمية بعد صدور القانون رقم 28 عام 2001 تم السماح بإقامة مصارف خاصة في سورية.

12) هجرة الشباب ورؤوس الأموال: بسبب تدني الاستثمارات وصغر فرص العمل.

13) اقتصاد كلي قوي مقابل نمو اقتصادي ضعيف: تتمتع سورية باقتصاد كلي قوي نتيجة الطفرة النفطية يقوم إلى جانب النمو الاقتصادي الضعيف وهناك عجز مقبول في الموازنة العامة للدولة ومعدل تضخم بسيط وليرة سورية مستقرة ومديونية خارجية صغيرة وسيولة في المصارف.

3– الشراكة السورية الأوروبية :

انطلقت الشراكة السورية الأوربية تنفيذاً لإعلان برشلونة عام 1995 القاضي بإقامة منطقة سلام وازدهار في حوض المتوسط وتعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها, وتطوير العلاقات التجارية بهدف الوصول إلى منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية, وقيام الاتحاد الأوربي بمساعدة دول المنطقة من أجل تنمية قطاعاتها وإعادة هيكليتها لسرعة اندماجها في الواقع الجديد وذلك من خلال الاستفادة من برامج مبدأ توفير القروض من بنك الاستثمار الأوربي.

تتجلى **مكامن القوة** في اتفاقية الشراكة الأوربية في تضمينها ميزات تفصيلية للمنتجات السورية وتحديدها لمجالات مفصلة للتعاون في جميع المجالات (سياسية , اقتصادية , اجتماعية ,ثقافية) والمساعدة في عملية التطوير المؤسسي والقطاعي والتأهيل والتدريب. وعلى كل حال فإن الشراكة تسرع عملية التنمية ولكن لا بد من تضافر الجهات المعنية كافة .

أما **نقاط الضعف** فهي أن الاتفاقية تستوجب الإسراع في انفتاح الاقتصاد السوري على الاقتصاد العالمي وهذا يعيقه ضعف البنى التحتية والخدمات اللازمة للتعامل مع ذلك, ويمكن تفادي جزء هام من السلبيات في سرعة عمليات التحديث الاقتصادي والإداري وغيره .

ثانياً : الزراعة في الجمهورية العربية السورية :

1 – أهمية الزراعة في الجمهورية العربية السورية:

أ) إسهام الزراعة في تشغيل اليد العاملة إذ يعمل بها 26 % من إجمالي عدد المشتغلين في القطر عام 2003 .

ب) إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إذ نسبته 26 % عام 2003.

ج) إسهام الزراعة في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان: يهدف الأمن الغذائي إلى ضمان حصول جميع الناس في جميع الأوقات على القدرة المادية والاقتصادية لاستهلاك الكميات الكافية من الغذاء الآمن والمغذي لتحقيق احتياجاتهم الغذائية وليتمكنوا من الحياة السليمة.

وقد تمكنت سورية من تحقيق معدلات نمو إنتاج في القطاع الزراعي فاقت معدلات النمو السكاني الأمر الذي مكنها من تأمين معظم احتياجاتها الغذائية ذاتياً, وتحقيق فائض للتصدير للعديد من السلع الزراعية. وفي الوقت نفسه مازالت سورية تعاني من النقص في بعض السلع الغذائية الرئيسة الأخرى مثل (سكر , رز , شاي , بعض الزيوت النباتية) وغيرها ويمكن حساب درجة الاكتفاء الذاتي على النحو التالي :

$$\text{درجة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{الاستهلاك}} \times 100$$

وكل زيادة عن المعدل يعني فيضاً في الإنتاج وكل نقص يكشف عن حاجة للاستيراد كما يمكن أن يحسب الاستهلاك بإضافة الإنتاج إلى صافي الواردات كالتالي :

الاستهلاك = الإنتاج ± صافي الواردات

د) إسهام الزراعة في التصنيع: بتأمين المواد الأولية الزراعية لبعض فروع الصناعة, إذ كلما كان الفائض الزراعي المتاح لقطاع الصناعة كبيراً ازدادت سرعة الإنتاج الصناعي.

ومن أهم الصناعات التي تقوم على الزراعة :

الصناعات النسيجية (القطن , الكتان , الصوف , الحرير)

الصناعات الغذائية (الشوندر , الزيتون , القطن , دوار الشمس)

طحن الحبوب (القمح , الشعير , العدس)

المعلبات المحفوظة (الفول , البندورة , البازلاء, الخوخ, المشمش)

هـ) إسهام الزراعة في التجارة : حيث ظهر اتجاه موجب على إجمالي التجارة من ميزان التجارة الزراعية الذي تحول من العجز بقيمة 3 مليار ليرة سورية عام 2000 إلى فائض بقيمة 14مليار ليرة سورية عام 2002 كما أسهمت سياسة الانفتاح التجاري للزراعة السورية في زيادة نسبة الصادرات التي تنمو عاماً بعد عام.

2 – المعوقات الرئيسة للتنمية الزراعية في سورية: وتقسم إلى :معوقات طبيعية ومعوقات بشرية واقتصادية.

أولاً : المعوقات الطبيعية :

1) محدودية الموارد المائية وموسمية النشاط الزراعي : فالموارد المائية في سورية محدودة وموزعة بشكل غير عادل على الأمكنة وفصول السنة ومتباينة من عام إلى آخر وغالبية الزراعة بعلية بنسبة 70,8 % من مساحة الأراضي المزروعة فعلاً .

2) تدهور التربة: لفقرها بالعناصر الغذائية كالآزوت والفوسفور وكذلك بالمواد العضوية, وقد أدى التكثيف الزراعي إلى فقدان التربة للعديد من العناصر الغذائية سواء بسبب سوء الإدارة أو عدم استخدام الأسمدة اللازمة كماً وكيفاً , وتؤدي الحراثة المتكررة والعميقة في المناطق غير مضمونة الأمطار إلى تعرض التربة للتعرية وفقدانها خصوبتها كما تتعرض التربة في المناطق المنحدرة للانجراف.

ويؤثر سوء استخدام الموارد المائية وارتفاع مستوى المياه الباطنية في تملح التربة, كما تعاني التربة من عدم اختيار المحاصيل المناسبة للتربة فتقل إنتاجها .

3) الصقيع : وهو من أخطر العوامل المناخية المؤثرة في النبات في فصل الربيع أثناء موسم الإزهار وعقد الثمار.

4) الجفاف : يعرَّف الجفاف: بأنه نقص في كميات الهطول خلال فترة زمنية ما مترافقة مع ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة في البخر .

وقد تعاقبت موجات الجفاف على القطر في العقود الأخيرة كما هو الحال في موسم (1998 – 1999) وامتد حتى صيف عام 2000 وظهر أثرها في الحياة الرعوية والزراعات البعلية والزراعات المروية والمناطق الرطبة حيث انخفضت مستويات المخزونات, كما أن الرياح الجافة وخاصة الجنوبية الحارة الجافة في فصل الربيع تلفح الأزهار وتسبب المحل أيضاً.

ثانياً : المعوقات البشرية والاقتصادية للتنمية الزراعية :

1) انخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية وتشتت الحيازة الزراعية: وهذا يقف حائلاً دون تطور الزراعة بالشكل المطلوب وينتج عنه نتائج سلبية منها :

أ – قلة كفاءة واستخدام الآلات الزراعية ونظم الصرف .

ب – وجود بطالة مقنعة كبيرة في الريف بسبب عدم حاجة الحيازة الصغيرة لعدد كبير من العمال والفلاحين .

ج – قلة الإنتاج الزراعي .

د – انخفاض دخول العاملين في الزراعة وعدم تحقيق فائض نقدي يرصد لتطوير الحياة بالنسبة لأسرة المزارعين .

2) تخلف قوى العمل الزراعية ويتمثل ذلك بما يلي :

أ – ارتفاع نسبة الأمية لدى المزارعين مما يؤدي إلى الجهل باستخدام الأساليب الحديثة في الزراعة والإبقاء على الأساليب القديمة ضعيفة المردود.

ب) استمرار تيار الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن والدول المجاورة سواء كانت موسمية أو دائمة وما يترتب على هذه الهجرة من سلبيات تنعكس على الزراعة .

3) نقص المكننة الزراعية وهي أقل مما هي عليه في الدول المتقدمة.

4) سوء استخدام مياه الري وعدم إتباع وسائل ري حديثة وهذا يؤدي إلى العديد من الأمور مثل :

أ) استنزاف مخزون المياه الجوفية للأحواض المائية المحدودة الوارد, وكذلك الإسراف في معدلات الري وخاصة في مناطق الفرات والخابور التي تعتمد على مجموعات الضخ الكبيرة في مناطق الآبار الارتوازية السطحية وهذا يؤدي إلى هدر كبير للمياه وتملح التربة وخفض الإنتاج.

ب) هناك الكثير من المناطق التي لا تعطي الأهمية اللازمة للدورات الزراعية التي من شأنها المحافظة على خصوبة التربة والحياة البيولوجية فيها من خلال تعاقب المحاصيل الزراعية الملائمة.

ج) قد يؤدي رمي النفايات الصناعية ونفث المواد الملوثة إلى تلوث الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن الصناعية كما في الأراضي القريبة من مصافي النفط (حمص , بانياس) وعلى الرغم من أن المساحات الملوثة صغيرة نسبيا إلا أن معالجتها ضرورية لمنع المزيد من المشكلات البيئية كتلوث المياه الجوفية.

5) السياسات التسويقية : إن السلع الزراعية التي تعاني من صعوبات في التسويق يتذبذب إنتاجها من موسم لآخر, فكلما كانت أسعار المواسم السابقة مربحة , أقبل المزارع على زراعة مساحات أكبر من الموسم الحالي مما يؤدي إلى زيادة العرض على الطلب الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض الأسعار ويؤدي إلى عزوف المزارع عن الزراعة بكميات كبيرة في الموسم اللاحق وهكذا تستمر هذه السلسلة.

6) التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية

7) التلوث البيئي .

8) عدم توفر مراكز التخزين والتصنيع الزراعي ومعوقات أخرى.

=نهاية المحاضرة7=